الأردن

العاصمة: عمّان
عدد السكان: 10,248,069
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفقًا لتعادل القوة الشرائية): $12,500
مؤشر التنمية البشرية: مرتفع (0.735)
الحرية في العالم: حر جزئيًا (37/100)

الاستدامة الإجمالية لمنظمات المجتمع المدني: 5.1

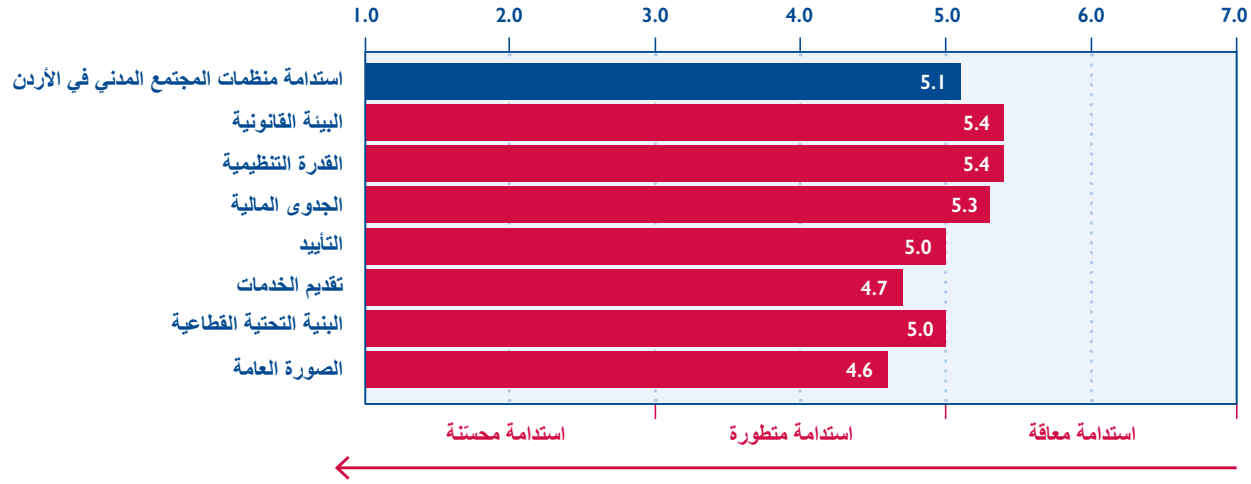

بقي الأردن يتأثر تأثرًا شديدًا بالنزاعات في سوريا عام 2017. ومع وجود حوالى 89 لاجئًا لكل 1000 نسمةٍ وفقًا لـ"المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (UNHCR)، واجه الأردن ذو الموارد الشحيحة ضغوطًا متزايدة على إمدادات المياه والخدمات الصحية والتعليمية والاقتصاد. وكان لوجود عدد كبير من اللاجئين انعكاسات على منظمات المجتمع المدني التي يعمل الكثير منها على خدمة اللاجئين والنازحين.

وظلّ الاقتصاد الأردني يعاني، إذ بلغ معدل نمو للناتج الإجمالي المحلي السنوي 2 في المئة فقط. وأدى ارتفاع أسعار النفط والتضخم الكبير إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، في حين بقي قطاع السياحة راكدًا بسبب استمرار عدم الاستقرار في المنطقة. وبهدف إنشاء وكالات اقتصادية للأفراد، بما في ذلك بين اللاجئين، تدعم منظمات المجتمع المدني بشكلٍ متزايد المبادرات الصغيرة النطاق مثل القروض الصغيرة وتطوير المهارات المهنية.

ونفّذ الأردن، الذي يتبع نظامًا ملكيًا دستوريًا يعمل فيه الملك ومجلس وزرائه كالسلطة التنفيذية، عدة إصلاحات سياسية عام 2017 لتعزيز الشفافية والمشاركة الديمقراطية. وتهدف "الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام 2017-2025" إلى تعزيز قدرة "هيئة مكافحة الفساد" وتعزيز التعليم والتدريب والتنسيق حول جهود مكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، أجرى الأردن في شهر آب/أغسطس انتخاباتٍ لرؤساء البلديات والمجالس البلدية والمحلية، فضلًا عن إجراء انتخاباتٍ لمجالس المحافظات للمرة الأولى. إن مجالس المحافظات هي كيانات تمثيلية أُنشئت بموجب قانون اللامركزية لعام 2014. ويوفر انتخاب هذه المجالس لمنظمات المجتمع المدني طريقةً إضافية لإشراك صانعي القرار المحليين. ومع ذلك، لا تزال الحواجز أمام المشاركة السياسية قائمةً، ولا سيما بالنسبة إلى النساء.

كما نفذ الأردن إصلاحاتٍ مهمة في مجال حقوق الإنسان عام 2017. فعقب حملة دامت لعقود قامت بها المجموعات المعنية بحقوق المرأة والإنسان، وافق البرلمان على إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات التي كانت تسمح لمرتكب الاعتداء الجنسي بالإفلات من العقاب إذا تزوج ضحيته. كما عدّل البرلمان المادة 98 من قانون العقوبات التي كانت تحمي مرتكبي جرائم الشرف عبر تبرئتهم وتخفيف أحكامهم إذا ادّعوا أن هناك "ظروف مخفِّفة" مثل "الغضب الشديد".

وشملت الإصلاحات القانونية الأخرى المهمة المدعومة بتأييد منظمات المجتمع المدني إصدار قانون جديد لحماية

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون جديد للإجراءات الجنائية لضمان التمثيل الصحيح ومراعاة الأصول القانونية المناسبة.

وحافظ قطاع منظمات المجتمع المدني في الأردن بشكلٍ عام على المستوى الاستدامة نفسه عام 2017. وبقيت البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني معاقةً، إذ ظلّت المنظمات تواجه تحدياتٍ متعلقة بالتسجيل والحصول على التمويل فضلًا عن حالات تضييق الدولة. ولا يزال قطاع منظمات المجتمع المدني في الأردن حديثًا نسبيًا - خاصةً بالمقارنة مع الدول المجاورة مثل لبنان وفلسطين ومصر – وتفتقر معظم المنظمات إلى القدرات الكبيرة، وقد استمر هذا الحال عام 2017. وساء المنظور المستقبلي المالي لمنظمات المجتمع المدني إلى جانب الاقتصاد الأردني المتعثر، وواجهت منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى الحصول على موافقة الحكومة على التمويل الأجنبي تأخيراتٍ أطول واحتمالًا أكبر برفض طلبها. وعلى الرغم من القيود التمويلية والقانونية، استمرت جهود تأييد منظمات المجتمع المدني. وكما ورد أعلاه، حققت عدة حملات مهمة أهدافها في خلال العام. وتابعت منظمات المجتمع المدني تقديم مجموعة متنوعة من السلع والخدمات أيضًا. وبقيت البنية التحتية التي تدعم القطاع ضعيفةً نسبيًا، مع القليل من التحسينات في ما يتعلق بحصول منظمات المجتمع المدني على التدريب أو شبكات منظمات المجتمع المدني أو الشراكات بين القطاعات. وكما كان الحال في عام 2016، كانت الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني مختلطة.

إن معظم منظمات المجتمع المدني في الأردن مسجلة كجمعيات بموجب قانون الجمعيات (القانون رقم 51 لعام 2008)، وتشكل هذه الجمعيات محور هذا التقرير. وفي نهاية عام 2017، بلغ عدد الجمعيات المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية 5,718 جمعية، ما يمثل ارتفاعًا من 5,294 جمعية مسجلة عام 2016. وتشمل هذه الجمعيات المنظمات على المستوى الوطني القائمة في العاصمة عمّان والمنظمات المجتمعية القائمة في جميع أنحاء البلاد. إن معظم منظمات المجتمع المدني هي منظمات خيرية، ويعمل الكثير منها في خلال شهر رمضان وغيره من الأعياد الدينية فقط. وقد نما القطاع بشكلٍ كبير في السنوات الأخيرة ويستمر في التطوير والتنويع. بالإضافة إلى الجمعيات، هناك حوالى 600 شركة مدنية غير ربحية مسجلة بموجب قانون الشركات رقم 73 لعام 2010، وهي تخضع لإشراف وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وليس وزارة التنمية الاجتماعية. وهناك أيضًا حوالى عشر منظمات ملكية غير حكومية. إن هذه المنظمات التي يتلقى بعضها تمويلًا حكوميًا أو تُعتبر شبه حكومية، لا تُسجل لدى وزارة محددة.

5.4 البيئة القانونية:

بقيت البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني معاقةً عام 2017. وكما كان الحال في عام 2016، واجهت منظمات المجتمع المدني تحدياتٍ تتعلق بعملية التسجيل بالإضافة إلى حالات المضايقة الإدارية.

ولا يزال قانون الجمعيات رقم 51 لعام 2008 القانون الرئيسي الذي يحكم منظمات المجتمع المدني. ويتطلب القانون رقم 51 أن تتسجل منظمات المجتمع المدني في "مجلس إدارة السجل" الأردني لدى وزارة التنمية الاجتماعية لكي تعمل في الأردن. وأصبحت هذه العملية، كما تُطبّق، صعبةً بشكلٍ متزايد بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني. فتواجه أولًا طلبات التسجيل تراكمًا كبيرًا. وكان "مجلس إدارة السجل" يستعرض طلبات التسجيل مرتين في الشهر، ولكن بدأ المجلس يجتمع بوتيرة أقل عام 2017 فتراكمت هذه الطلبات لفتراتٍ أطول. ووفقًا للقانون، ينبغي أن ترد الحكومة على الطلب في غضون 60 يومًا من تاريخ استلامه، ولكن منظمات المجتمع المدني لا تملك أي وسيلة لمحاسبة المسؤولين عندما يأخذون وقتًا أطول. وأشارت منظمات المجتمع المدني إلى أن فترات الانتظار أصبحت أطول عام 2017. فذكرت إحدى الجمعيات أنها انتظرت تسعة أشهرٍ قبل أن تتلقى ردًا على طلبها.

واستمرت التحديات الأخرى أمام عملية التسجيل عام 2017. وتشكو منظمات المجتمع المدني من افتقار الموظفين الحكوميين الذين يعملون على تسجيل الجمعيات إلى الخلفية القانونية والمهنية. ويقتضي طلب التسجيل أن يُقدم كل المؤسسين سجلًا عدليًا نظيفًا، ما يؤدي أيضًا إلى تأخير العملية، إذ إن بعض المشاكل البسيطة مثل شيك مرتجع أو نزاع عائلي في تاريخ المؤسس قد تمنع أو تأخر حصوله على السجل العدلي. وأخيرًا، ينص القانون رقم 51 على أنه يحق للمنظمات التي رُفضَ طلب تسجيلها أن تستأنف القرار أمام المحكمة العليا، ولكنه لا يطلب من الحكومة أن تقدم مبررًا عندما ترفض طلب التسجيل. ونادرًا ما تقدم الحكومة هذه المعلومة، تاركةً منظمات المجتمع المدني من دون أساسٍ للمطالبة باستئناف في حالة رُفض طلبها.

وبموجب القانون رقم 51، يجب على المنظمات التقدم للحصول على موافقة الحكومة والحصول عليها قبل أن تتلقى تمويلاً أجنبيًا. وقد زاد الأمر الإداري لعام 2015 من تعقيد هذه العملية من خلال مطالبة منظمات المجتمع المدني بتقديم استمارة طلب طويلة إلى الحكومة تتضمن تفاصيل عن مصدر الأموال الأجنبية والاستخدام المقصود لها. ولا توافق الحكومة سوى على عددٍ قليلٍ جدًا من طلبات التمويل التي تتلقاها. ووفقًا لتقرير "لجنة حقوق الإنسان" لعام 2017، لم يوافق مجلس الوزراء اعتبارًا من 30 آب/أغسطس إلا على 124 طلبًا للحصول على التمويل الأجنبي من

أصل 8,280 طلبًا تلقاه. وتتسبب التأخيرات الإدارية الطويلة في معالجة الطلب بصعوباتٍ كبيرة لمنظمات المجتمع المدني. وفي عام 2017، تقدمت "منظمة المرأة العربية" (AWO) بطلبٍ إلى مجلس الوزراء للحصول على موافقة لتلقي منحةٍ من مصدر غير أردني. وتأخر ردّ المجلس لأكثر من ثلاثين يومًا وهي المهلة التي يسمح بها القانون، ما صعّب على المنظمة التخطيط لبرامجها ورُفض طلب التمويل في نهاية المطاف، ما منع المنظمة من الحصول على التمويل والبدء بمشروعٍ جديد. وينبغي على المنظمات التي تسعى إلى الحصول على تمويلٍ أجنبي للنشاطات المتعلقة باللاجئين السوريين أن تستوفي شرطًا إضافيًا، إذ يجب أن تقدم طلبًا منفصلًا وتحصل على موافقة وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

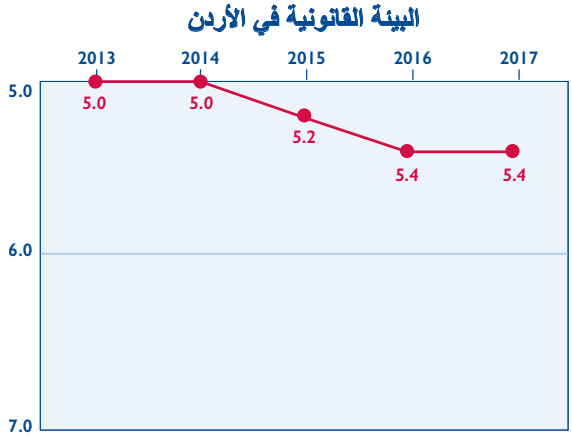

وبحسب منظمات المجتمع المدني والتقارير الإعلامية، واجه عددٌ من المنظمات مضايقاتٍ وتحدياتٍ أخرى متعلّقة بممارسات التنفيذ الحكومية عام 2017، وخاصة في ما يتعلّق بالتمويل الأجنبي. ويشكل "مركز حماية حرية الصحفيين" (CDFJ)، وهو منظمة تدافع عن حقوق الصحفيين وحرية الإعلام، مثالًا على ذلك. إن "مركز حماية حرية الصحفيين"، مسجل منذ عام 1998 كشركة مدنية غير ربحية، وهذا شكل قانوني لا يتطلب تقديم طلب للحصول على الموافقة لتلقي تمويل أجنبي. وفي أيلول/سبتمبر 2017، اتهمت علنًا "دائرة مراقبة الشركات" في الأردن، وهي هيئة تنظيمية للتجارة، "مركز حماية حرية الصحفيين" بتلقي أموال أجنبية من دون موافقة الحكومة وعدم الاحتفاظ بسجلات دقيقة. فنفى المركز كل الاتهامات الموجهة ضدّه، مشيرًا إلى أنه امتثل لجميع متطلبات التسجيل والإبلاغ وأن التحقيق جزء من حملة حكومية أكبر لقمع المجتمع المدني في الأردن. وأصدر المركز مؤخرًا سلسلةً من التقارير التي توثّق ارتفاع الرقابة الحكومية في الأردن وتنتقد السلطات لفشلها في الحفاظ على حرية الصحافة.

وفي حالاتٍ أخرى من تضييق الدولة، لاحق "مجلس إدارة السجلات" بعض منظمات المجتمع المدني بأسئلةٍ حول التمويل، في حين تدخلت وزارة التنمية الاجتماعية في عمليات تسجيل بعض منظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال من خلال الطلب من المنظمات تغيير أهدافها وغاياتها المعلنة قبل الموافقة على طلب تسجيلها. كما طالب مسؤولو وزارة التنمية الاجتماعية منظمات المجتمع المدني بالحصول على موافقةٍ مسبقة لتنظيم الفعاليات في الأماكن الخاصة مثل الفنادق، وهو أمر لا ينص عليه القانون.

لم يطرأ أي تغيير على قانون الضرائب المتعلق بمنظمات المجتمع المدني عام 2017. تُعفى منظمات المجتمع المدني المسجلة كجمعيات من دفع ضريبة الدخل. ولكن، تستطيع فقط المنظمات التي يحددها مجلس الوزراء بشكلٍ خاص أن تستفيد من التبرعات المعفاة من الضرائب. علاوةً على ذلك، تُعفى منظمات المجتمع المدني من دفع ضريبة المبيعات وغيرها من الواجبات فقط إذا تقدمت بطلبٍ للحصول على مكانة المنظمة "المعنية بالمصلحة العامة" وحصلت عليها. إن منظمات المجتمع المدني المعنية بالمصلحة العامة هي تلك التي تخدم أنشطتها مجموعةً واضحة من المستفيدين، بما في ذلك المجموعات التي تعمل مع الأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة. غير أنه بحسب منظمات المجتمع المدني، تعاني بعض المنظمات للحصول على هذه المكانة بسبب التفسيرات المختلفة لـ"المصلحة العامة".

ولا يمنع القانون رقم 51 ولا القوانين الأخرى منظمات المجتمع المدني من كسب دخلٍ من خلال تقديم السلع والخدمات. ويحق لمنظمات المجتمع المدني أن تنافس على العقود الحكومية، كما تتعاقد بعض الوزارات مع منظمات المجتمع المدني لتقديم خدمات محددة مثل توفير الرعاية للأيتام. بالإضافة إلى طلب الموافقة المسبقة على التمويل الأجنبي، يقتضي القانون رقم 51 أن تتقدم منظمات المجتمع المدني بطلب للحصول على التراخيص وأن تحصل عليها قبل أن تجمع التبرعات العامة للأعمال الخيرية. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني التقدم بطلب للحصول على ترخيصَين سنويًا كحدٍ أقصى لتنظيم فعاليات لجمع التبرعات مثل البازارات.

وتعاني منظمات المجتمع المدني في الأردن من نقصٍ في المحامين المدربين على الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك القانون رقم 51. وفي عام 2017، قدمت المنظمات المدربة على قانون منظمات المجتمع المدني بعض المساعدة القانونية المجانية أو المنخفضة التكلفة إلى منظمات المجتمع المدني، ولكن أشارت "نقابة المحامين" (Bar Association) إلى أن هذه المنظمات تحدّ من فرص عمل المحامين.

القدرة التنظيمية: 5.4

بقيت القدرة التنظيمية لقطاع منظمات المجتمع المدني ثابتةً عام 2017. وأظهرت بعض منظمات المجتمع المدني خططًا استراتيجية أقوى وهياكلَ تنظيمية وسياساتٍ مكتوبة وإجراءاتٍ محددة بشكلٍ أفضل. ومع ذلك لا تزال مهارات الكثير من منظمات المجتمع المدني المسجلة ناشئة جدًا بالإضافة إلى افتقارها إلى القدرات التقنية والإدارية.

ولا تزال القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني في العاصمة عمّان أقوى بكثير من القدرة التنظيمية للمنظمات خارج العاصمة وفي المناطق النائية. ويعود ذلك إلى حقيقة أن الكثير من المانحين يعملون في عمّان ويدعمون الأنشطة على المستوى الوطني. وقد بُذلت جهود لمعالجة هذا الخلل وتطوير قدرات المنظمات في المحافظات عام 2017. فعلى سبيل المثال، عمل "مركز الحياة" مع 15 منظمةً في المحافظات على تطوير سياساتها التنظيمية الداخلية وآليات الرصد. بالإضافة إلى ذلك، وضع "المركز الوطني لحقوق الإنسان" و"معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا" (WANA) برامجًا تركز على تطوير القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني عبر تنفيذ ممارسات الحكم الرشيد.

القدرة التنظيمية في الأردن

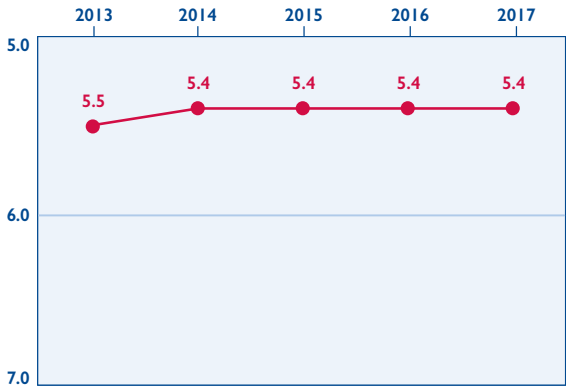

لدى معظم المنظمات دوائر شعبية محددة بوضوح. وقد تعزز تفاعل منظمات المجتمع المدني مع الدوائر الشعبية من خلال زيادة استخدام المنظمات لمواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من تقنيات التواصل. فعلى سبيل المثال، لدى معظم منظمات المجتمع المدني صفحات على موقع "فيسبوك" تستخدمها للتواصل مع الدوائر الشعبية الخاصة بها وتعميم أنشطتها.

وفي عام 2017، ركز بعض المانحين الأجانب على مساعدة المنظمات في وضع خططٍ استراتيجية. فعلى سبيل المثال، بعد التدريب والتقييمات المؤسسية التي هي جزء من برنامج "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (USAID)، وضعت 42 منظمةً مجتمعية من منظمات المجتمع المدني خططًا استراتيجية لمدة خمس سنوات. كما يطلب بعض المانحين كشرط للتمويل أن تعتمد منظمات المجتمع المدني مبادئ الحكم الرشيد مثل تحديد الواجبات والهياكل الواضحة للسلطة. وقد يطلب المانحون دليلًا على ذلك في خلال عمليات التقييم أو تدقيق الحسابات التي تسبق المنحة.

وتساهم القيود المفروضة على التمويل في ارتفاع معدلات تغيير موظفي منظمات المجتمع المدني، إذ تضطر المنظمات أحيانًا إلى فصل الموظفين بعد إنجاز مشروعٍ معين. علاوةً على ذلك، تُعيّن بعض منظمات المجتمع المدني موظفين أقل كفاءةً من أجل الاستجابة لمطالب المانحين الذين يريدون تنفيذ المشاريع وتحقيق النتائج في أسرع وقتٍ ممكن. ويعتمد الكثير من المنظمات على المتطوعين. وفي بعض الأحيان، يسعى المانحون إلى إشراك خبراءٍ في تنفيذ المشاريع، ولكن ميزانيات منظمات المجتمع المدني لا تكون دائمًا كافيةً لدفع رواتب الخبراء. وغالبًا ما تتمتع منظمات المجتمع المدني الكبرى والمنظمات الملكية غير الحكومية بمرونةٍ مالية أكبر وتستطيع أن تحتفظ بالموظفين لفتراتٍ أطول، ونتيجةً لذلك تميل إلى جذب الأفراد ذوي المؤهلات العالية والاحتفاظ بهم. إن سياسات وممارسات منظمات المجتمع المدني ضعيفة في ما يتعلق بإشراك النساء والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تحد القيود المفروضة على التمويل من قدرة منظمات المجتمع المدني على الحصول على المعدات اللازمة. ومع ذلك، فقد زادت عام 2017 إمكانية حصول منظمات المجتمع المدني على معدات المكاتب الحديثة وتقنيات التواصل الجديدة. وعزّز ذلك التواصل بين منظمات المجتمع المدني وعاد عليها بالمنفعة من خلال تبادل الأفكار والخبرات مع المنظمات الأخرى.

الجدوى المالية: 5.3

تراجعت الجدوى المالية لمنظمات المجتمع المدني بشكلٍ طفيف عام 2017. فأدى تدهور المؤشرات الاقتصادية إلى زيادة المنافسة بين المنظمات للحصول على التمويل، في حين واجهت طلبات موافقة الحكومة على المنح الأجنبية تأخيرًا أطول وكانت أكثر عرضةً للرفض.

لا يزال نقص التنوع المالي يمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الأردن. فيعتمد معظم المنظمات على التمويل من مصدرٍ أو مصدرين، ويكون أحدهما على الأقل مانحًا أجنبيًا. إن نسبةً قليلة فقط من منظمات المجتمع المدني، التي تتألف بمعظمها من منظمات المجتمع المدني الكبيرة والمنظمات الملكية غير الحكومية، تستطيع أن تنوّع مصادر دخلها. وتقدم الحكومة دعمًا ماليًا محدودًا جدًا لبعض منظمات المجتمع المدني المحددة لتغطي تكاليفها الأساسية، على الرغم من أن المنظمات الملكية غير الحكومية تتلقى عادةً تمويلًا من الحكومة أكثر من منظمات المجتمع المدني الأخرى. وما من أرقامٍ رسمية تُظهر حجم التمويل الحكومي الذي تلقته منظمات المجتمع المدني عام 2017. وتقدم مجموعة من المؤسسات الوطنية مثل "صندوق الملك عبدالله للتمكين الديمقراطي" دعمًا ماليًا لأنشطة منظمات المجتمع المدني. كما تقدم بعض الكيانات العامة والخاصة دعمًا عينيًا لمنظمات المجتمع المدني، مثلًا من خلال السماح لها باستخدام مرافقها مجانًا. وتشمل هذه الكيانات وزارة الشؤون البلدية وشركة "زين" للاتصالات وشركة "فارماسي وان" (Pharmacy One) للأدوية.

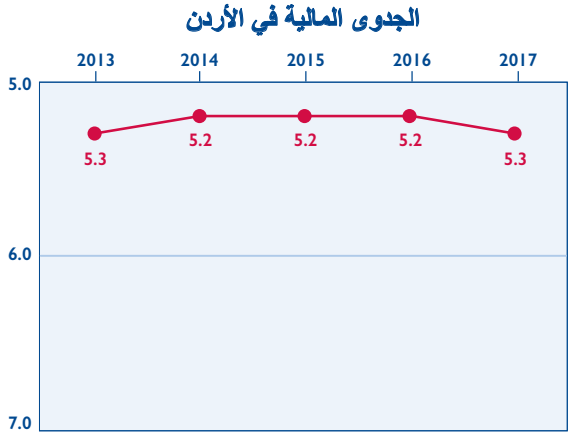

إن منظمة "تكية أم علي" و"مؤسسة الحسين للسرطان" وغيرها من المنظمات التي تركز على الأعمال الخيرية والمساعدة الإنسانية هي الأكثر نجاحًا في جمع التبرعات المحلية. كما نجحت منظمات المجتمع المدني الصغيرة في جمع الأموال من خلال الأعمال الخيرية المحلية وأعمال الإغاثة. فعلى سبيل المثال، تقوم عدة منظمات بما فيها "المركز الإسلامي" في خلال رمضان وغيره من الأعياد الدينية بزيادة حملاتها لتشجيع التبرعات الخيرية للمحتاجين. وكما ذُكر أعلاه، تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تتقدم بطلب للحصول على ترخيصين سنويًا كحدٍ أقصى لتنظيم مناسباتٍ لجمع التبرعات مثل البازارات، على الرغم من أن هذه المناسبات لا تجذب قدرًا كبيرًا من التمويل. أقامت "مؤسسة الحسين للسرطان" حفلًا عامًا لجمع التبرعات عام 2017، ولكنها لم تعلن عن المبالغ التي جُمعت. وتفرض منظمات المجتمع المدني رسومًا رمزيةً على الخدمات مثل الدورات التدريبية أو استئجار مرافقها، كما تجمع بعض المنظمات رسوم العضوية لزيادة إيراداتها.

ويعود العدد المحدود لمصادر تمويل المنظمات المحلية جزئيًا إلى دخول المنظمات الأجنبية والدولية إلى الأردن. فمع بدء المزيد من المنظمات غير الأردنية بالعمل في البلاد، وخاصةً تلك المرتبطة بالأزمة السورية، تحوّل التمويل الذي كان يُخصص في السابق للمنظمات المحلية إليها. وينبغي على هذه المنظمات الدولية أن تقدم طلبًا وتحصل على موافقةٍ رسمية لتتسجل وتعمل في الأردن، ولكن بمجرد أن تتسجل يمكنها أن تستخدم أي تمويل تحصل عليه لتدعم عملها، بعكس المنظمات المحلية التي يجب أن تحصل على موافقة حكومية لقبول التمويل الأجنبي. ووفقًا للكثير من منظمات المجتمع المدني، قد زاد في السنوات الأخيرة عدد المنظمات الأجنبية والدولية التي تعمل بشكلٍ فردي وتنافس منظمات المجتمع المدني المحلية، بما في ذلك التمويل، بدلًا من العمل بشراكة معها.

ولا يزال المانحون الأجانب يشكلون مصدرًا مهمًا لتمويل قسمٍ كبير من القطاع. وفي عام 2017، ظلت أموال المانحين الأجانب تستهدف الأنشطة المتعلقة بالأزمة السورية، على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني تتنافس بصورةٍ متزايدة مع المنظمات الدولية غير الحكومية على مثل هذه الأموال. ويتركز التمويل الأجنبي في العاصمة عمّان وفي المناطق التي توجد فيها مخيمات للاجئين االسوريين. وتعاني منظمات المجتمع المدني في مناطق أخرى، وخاصةً في جنوب الأردن في مناطق مثل الكرك ومعان والطفيلة والعقبة، من نقصٍ في فرص التمويل. وما من أرقام رسمية تظهر المبلغ الإجمالي لدعم المانحين الأجانب لمنظمات المجتمع المدني.

ومع ذلك، زادت الحكومة القوانين المتعلقة بالتبرعات الخيرية من المصادر غير الأردنية، والتي تخضع أصلًا لموافقة حكومية مسبقة، خوفًا من تسرب هذه الأموال إلى المنظمات الإرهابية. وفي عام 2017، وزّعت الحكومة كتيّبًا يحتوي على تعليماتٍ مفصلة حول كيفية التقدم بطلب للحصول على موافقة على التمويل الأجنبي. ويقدم الكتيّب تعليماتٍ مفصلة لمنظمات المجتمع المدني حول كيفية تعبئة استمارة الطلب الطويلة للتمويل الأجنبي التي أُدخلت عام 2015، ولكنه لا يعالج العقبة الرئيسية التي يجب أن تتخطاها منظمات المجتمع المدني، إذ يستمر المسؤولون الذين يستعرضعون الطلبات بإصدار قراراتٍ تعسفية ويرفضون الطلبات من دون تقديم مبرر. كما تواجه منظمات المجتمع المدني قيودًا جديدة على التمويل من الأمم المتحدة. ففي عام 2017، بدأت منظمات الأمم المتحدة تطلب من جميع منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى الحصول على تمويل من الأمم المتحدة أن تؤكد أن أعمالها تتماشى

مع المواضيع والأهداف المنصوص عليها في "خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية"، وهي آلية لتنسيق الجهود التي تبذلها الحكومة الأردنية ووكالات الأمم المتحدة والمانحون الآخرون للاستجابة لتداعيات الأزمة السورية على الأردن.

ويمكن أن يعيق التأخير في الموافقة على التمويل الأجنبي قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل وتنفيذ الأنشطة. فعلى سبيل المثال في عام 2017، أُجبرَت "منظمة المرأة العربية" على إيقاف أربعة مشاريع لأن الحكومة لم توافق على التمويل. وتشير منظمات المجتمع المدني إلى أن الحصول على الموافقة قد يستغرق سبعة أشهرٍ أو أكثر. كما أصبحت عملية فتح حساب مصرفي أو الحصول على دفتر شيكات أكثر تعقيدًا بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، بموجب قانون تبييض الأموال الجديد، تطلب بعض المصارف إثباتًا على الموافقة على التمويل الأجنبي قبل أن تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تفتح حسابًا جديدًا لتودِع فيه أموال المانحين. وأفاد ممثلو منظمات المجتمع المدني من جنوب ووسط الأردن بأن بعض المصارف طلبت من منظمات المجتمع المدني أن تقفل حساباتها بحجة التدابير الدولية المتخذة لمكافحة الإرهاب. وقد أثرت هذه التدابير على تدفقات التمويل التي تحافظ على سير المشاريع بسلاسة.

ويقدم القطاع الخاص قدرًا محدودًا من الدعم لمنظمات المجتمع المدني عبر برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولكن شهدت منظمات المجتمع المدني تراجعًا في هذا الدعم عام 2017. وبدلًا من تقديم المنح لمنظمات المجتمع المدني، قامت الكثير من الشركات الكبرى بإنشاء أو توسيع مبادراتها وبرامجها الخاصة، ولا سيما في مجال القيام بمشاريع اجتماعية. وعلى سبيل المثال، قامت شركة "زين" للاتصالات بتشغيل "منصة زين للابداع" (ZINC) التي تهدف إلى تشجيع الشركات الناشئة وغيرها من مساعي تنظيم المشاريع في الأردن وأماكن أخرى في المنطقة. كما اتّخذت شركتا الاتصالات الرئيسيتان الأخرتان "أمنية" و"أورنج الأردن" (Orange) خطواتٍ مماثلة. واستبدلت هذه المبادرات جزئيًا المنح التي كانت تقدمها الشركات لمنظمات المجتمع المدني بموجب برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وتتعاقد بعض الوزارات، مثل وزارة التنمية الاجتماعية مع منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات للأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى جمع رسوم العضوية، تفرض بعض منظمات المجتمع المدني رسومًا على الخدمات الصحية والاجتماعية والتدريب والاستشارات القانونية من أجل المساعدة في تعويض التكاليف التشغيلية.

ويقتضي القانون رقم 51 أن تقدم منظمات المجتمع المدني تقارير إدارية ومالية سنوية إلى الوزارات المشرفة عليها، وغالبًا ما تلتزم المنظمات بهذا الشرط. ومن المتوقع أن تُظهر الجمعيات شفافيةً مالية وأن تخضع للتفتيش من قبل ديوان المحاسبة إذا تجاوزت ميزانياتها السنوية 3,000 دينار أردني (أي 4,200 دولار تقريبًا). وقد أدّت هذه المطالبة المتزايدة بالشفافية المالية إلى بعض التحسينات في أنظمة الإدارة المالية عام 2017، بما في ذلك أنظمة محاسبة أقوى. وفي الوقت عينه، يسعى عددٌ متزايد من المحاسبين إلى التدريب على المحاسبة غير الربحية.

التأييد: 5.0

حققت منظمات المجتمع المدني المشارِكة في تأييد مجموعة من القضايا عام 2017 وعدة حملات تأييد بارزة أهدافَها في خلال العام. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع تواصل منظمات المجتمع المدني وتعاونها مع المسؤولين الحكوميين. ومع ذلك، لا تزال الحواجز القانونية قائمةً أمام بعض أنشطة التأييد، ولا يزال هناك عددٌ محدود من منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بمهارات تأييد قوية. ومع تطبيق قانون اللامركزية في جميع أنحاء الأردن، أصبح من المهم جدًا بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني أن تبني هذه المجموعة من المهارات لتتمكن من التعبير عن احتياجات الأفراد إلى مختلف المجالس وصانعي القرار.

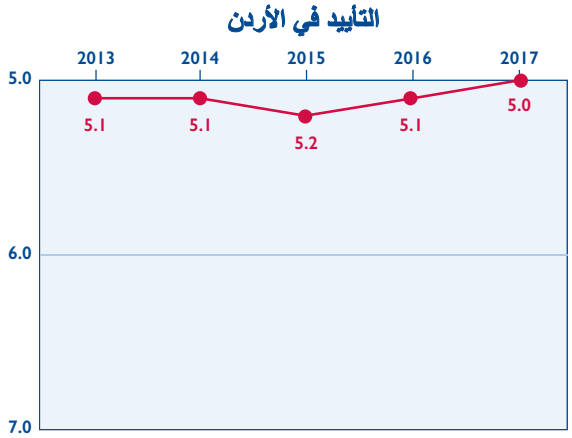

يحظّر القانون على منظمات المجتمع المدني المشاركة في الأنشطة السياسية، على الرغم من عدم قيام القانون رقم 51 أو قانون الأحزاب السياسية بتعريف مصطلح "سياسي". ونتيجةً لذلك، هناك القليل من جهود الضغط المنظمة أو التوعية حول آليات الضغط بين منظمات

المجتمع المدني. ومع ذلك، استمرت منظمات المجتمع المدني في جهود التأييد عام 2017 وحققت عدة حملات تأييد لمنظمات المجتمع المدني نجاحاتٍ ملحوظة عام 2017. وبعد حملةٍ مكثفة قامت بها منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة والإنسان والمدافعين عن هذه الحقوق، ألغى البرلمان الأردني المادة 308 من قانون العقوبات التي كانت تسمح للمغتصب بالإفلات من العقاب إذا تزوج ضحيته. وقام "التحالف 308"، وهو إئتلاف يضم 63 منظمةً من منظمات المجتمع المدني التي تركز بالدرجة الأولى على حقوق المرأة أو حقوق الإنسان، بقيادة الحملة لإلغاء المادة بدلًا من تعديلها. واستخدم "التحالف 308" مواقع التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي حول الحملة ودعمها، ونشر عريضةً الكترونية جمعت 5 آلاف توقيع من الجمهور في يومٍ واحد. ودعا تحالف مشابه يضم نساء ناشطات إلى إلغاء المادة 98 من قانون العقوبات المتعلّقة بـ"جرائم الشرف". وفي عام 2017، عدّل البرلمان المادة لإلغاء الظروف المخفِّفة للرجال الذين يرتكبون جرائم عنف ضد النساء.

كما اعتمد البرلمان توصيات اللجنة الملكية المتعلقة بإدخال إصلاحات على قانون أصول المحاكمات الجنائية، الأمر الذي لطالما دافعت عنه منظمات المجتمع المدني بما في ذلك "الشبكة القانونية للنساء العربيات". وشملت الإصلاحات إنشاء صندوق للمساعدة القانونية لتوفير محامين للمتهمين المعوزين، والحدّ من استخدام الاحتجاز قبل المحاكمة ليقتصر على الظروف "الاستثنائية" ولفترة زمنية محدودة. وفي حين أن منظمات المجتمع المدني لم تتشاور مع اللجنة الملكية التي أصدرت التوصيات، فإن التغيرات تتماشى مع جدول أعمال التأييد الخاص بها.

فضلًا عن ذلك، أقرّ البرلمان قانونًا جديدًا بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي كانت تدعمه المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة مثل "جمعية أنا إنسان لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة". وينص القانون على أحكامٍ واضحة ضد التمييز ويقدم تعريفًا موسعًا للاحتياجات الخاصة. ومن المتوقع أن يغير جذريًا الطريقة التي يتعامل بها الأردن مع المشاكل التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يشكلون حوالى 13 في المئة من السكان.

وفي عام 2017، قامت "اليونيسف" و"المجلس الوطني لشؤون العائلة"، وهو منظمة ملكية غير حكومية تُشرف عليها الملكة رانيا العبدالله بإطلاق حملةٍ وطنية بعنوان "علّم لا تعلّم" للقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال في الأردن. وفي شهر آب/أغسطس، عقدت هاتَين المنظمتَين اجتماعًا لقادة وممثلي وسائل الإعلام المحلية إلى جانب المجتمع المدني لمناقشة دور وسائل الإعلام الرئيسية في دعم الحملة. وحصلت حملة "علّم لا تعلّم" على أكثر من 15 مليون مشاهدة و70 ألف مشارك ناشط في حملتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

كما تحسن التواصل بين منظمات المجتمع المدني والوكالات الحكومية على المستويَين الاتحادي والمحلي. وشارك "فريق التنسيق الحكومي الدولي" التابع لرئيس الوزراء في اتصالاتٍ واسعة النطاق على نحو غير معتاد مع المجتمع المدني عام 2017، الأمر الذي اعتبرته منظمات المجتمع المدني تطورًا ملحوظًا وإيجابيًا في العلاقات بين منظمات المجتمع المدني والحكومة. وعملت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية عام 2017 مع منظمات المجتمع المدني المحلية بما في ذلك "مركز العالم العربي للتنمية الديمقراطية" لتثقيف الجمهور بشأن قانون اللامركزية الجديد والانتخابات على مستوى المحافظات من خلال ورش العمل والمؤتمرات. كما أطلقت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي مشروعًا لدعم حوار المجتمع المدني حول تعزيز الديمقراطية والمشاركة المدنية والشمولية في الأردن، وخاصةً في ما يتعلق بالمشاركة السياسية للنساء والشباب. بالإضافة إلى ذلك، أشركت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مجموعةً من ممثلي المنظمات الملكية غير الحكومية، بما في ذلك "مؤسسة نهر الأردن" و"مؤسسة نور الحسين" و"الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية"، في وضع استراتيجيةٍ وطنية لمكافحة الفقر. وواصل المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في الأردن عقد الاجتماعات والمشاورات بين منظمات المجتمع المدني التي تعمل على قضايا حقوق الإنسان والمسؤولين الحكوميين عام 2017. وتجدر الإشارة إلى أن منصب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في الأردن أُنشئ عام 2014.

ولم تُبذل جهود كبيرة عام 2017 لتأييد تنفيذ إصلاحاتٍ متعلقة بالإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك إدخال تعديلات على القانون رقم 51.

تقديم الخدمات: 4.7

بقي معدل تقديم منظمات المجتمع المدني للخدمات مستقرًا نسبيًا عام 2017. يقدم قطاع منظمات المجتمع المدني مجموعةً متنوعة من الخدمات. ويقدم معظم منظمات المجتمع المدني نوعًا من الخدمات، سواء كانت متعلقة بالأعمال الخيرية أو التعليم أو الصحة أو الثقافة أو الأطفال أو النساء أو الأيتام أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو اللاجئين السوريين. وتضمنت مساعدات منظمات المجتمع المدني للاجئين عام 2017 من قبل مجموعات مثل "معهد العناية بصحة الأسرة" و"جهد" الرعاية الطبية والمسكن والدعم النفسي وخدمات الصحة الإنجابية والغذاء واللباس

والتعليم. كما قدمت منظمات المجتمع المدني بعض الخدمات غير التقليدية عام 2017، مثل المنح لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية للمنازل في القرى الصغيرة والمناطق النائية. وقد تم تمويل هذه الخدمات جزئيًا من قبل "صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة" الذي أُنشئ لتلبية احتياجات المملكة من الطاقة المتجددة.

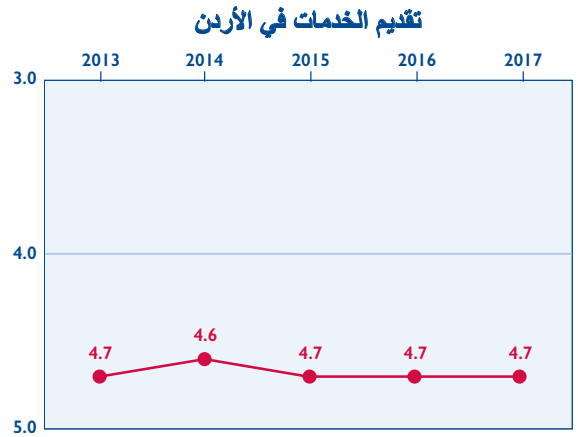

وفي عام 2017، أدخلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي متطلباتٍ جديدة لتمويل المانحين المخصص لمقدمي الخدمات من منظمات المجتمع المدني. وبموجب هذه المتطلبات، ينبغي في معظم الحالات أن يدعم نصف التمويل المخصص للاجئين السوريين مستفيدين أردنيين. وقد ساعد ذلك منظمات المجتمع المدني المحلية على خدمة مجتمعاتها بصورةٍ أفضل، وزاد في الوقت عينه ثقة المجتمع بمنظمات المجتمع المدني.

ويستمر دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات المتعلقة بالصحة والعدالة بالتوسع، إذ خفّضت الحكومة تقديم مثل هذه الخدمات بسبب القيود على الميزانية. وتتضمن مساعدات منظمات المجتمع المدني القانونية خدمات مثل المساعدة القانونية المجانية أو المنخفضة التكلفة للأشخاص الذين لا يمكنهم تحمل تكاليف الاستعانة بمحامٍ، وهناك أيضًا برامج لمنظمات المجتمع المدني تدفع بعض رسوم المحكمة. وفي عام 2017، واصلت الوكالات الحكومية شراء بعض الخدمات من منظمات المجتمع المدني، خاصةً لتوفير الرعاية للأيتام وللأشخاص ذوي الإعاقة. وظلت الخدمات الأخرى المقدمة في إطار المناقصات الحكومية تشمل التدريب وإسداء المشورة القانونية والاستشارات الإدارية وتلك المتعلقة بجمع التبرعات.

البنية التحتية القطاعية: 5.0

بقيت البنية التحتية التي تدعم منظمات المجتمع المدني ضعيفةً عام 2017. وتحصل منظمات المجتمع المدني على بعض الدعم من منظمات الدعم الوسيطة التي تقدم مجموعةً من الخدمات التقنية والمالية والتدريبية والتقييمية والاستشارية لمنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد. إن معظم منظمات الدعم الوسيطة هي منظمات ملكية غير حكومية، بما في ذلك "مؤسسة نور الحسين"، و"مؤسسة الملك الحسين" و"صندوق الملك عبدالله للتنمية" و"جهد"، ولكنها تتضمن أيضًا منظمات غير ملكية وغير حكومية. إن خدمات منظمات الدعم الوسيطة متوفرة عمومًا في جميع المحافظات.

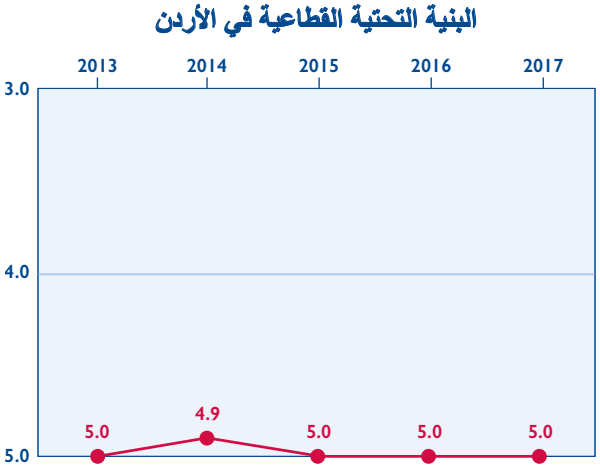

هناك عدد قليل من المنظمات المحلية التي تقدم منحًا في الأردن، بما في ذلك "مؤسسة عبد الحميد شومان". وفي معظم الحالات، يأتي التمويل للمنظمات المحلية التي تقدم المنح من الحكومة أو المانحين الدوليين. وغالبًا ما تقدم المنظمات الملكية غير الحكومية منحًا فرعيةً للمنظمات المجتمعية. وعلى الرغم من أن معظم منظمات المجتمع المدني تدرك أهمية الشراكة بين القطاعات، إلا أن القليل منها موجود حاليًا. ولم يتغير ذلك عام 2017، على الرغم من تشكيل تحالفٍ جديد متعدد القطاعات خلال العام وهو "ائتلاف ما وراء الانتخابات البلدية واللامركزية لعام 2017" الذي يضم أعضاءً من المجتمع المدني وبرلمانيين وممثلين عن المجالس البلدية، والذي يسعى إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة في الأردن.

ويضم أعضاء المجتمع المدني في التحالف "منظمة المرأة العربية" و"المركز الوطني لحقوق الإنسان" (NCHR). ومن بين أنشطة أخرى، أقام التحالف حفلًا لتكريم 120 امرأةً ممن فُزن بمقاعد في المجالس المحلية والبرلمان.

وما من منظمة أو شبكة شاملة توفر أو تسهل تبادل المعلومات أو الحوار لقطاع منظمات المجتمع المدني بأكمله. هناك بعض الشبكات التي تُعنى بمواضيع محددة مثل "اتحاد المرأة الأردنية" ولكنها غير ناشطة بما فيه الكفاية لتسمح بتبادلٍ متكرر للمعلومات.

وليس لدى الأردن مؤسسات دائمة تقدم تدريبًا منتظمًا لمنظمات المجتمع المدني وأعضائها وموظفيها. ويموّل المانحون الدوليون مثل "الوكالة الأميركية للتنمية الدولية" ومنظمة "أوكسفام" التدريب على مواضيع مختلفة مثل جمع التبرعات والتخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم. إن هذه الدورات التدريبية التي يقدمها مدربون وطنيون متاحة لجميع منظمات المجتمع المدني. وفي عام 2017، قام "مشروع تمكين منظمات المجتمع المدني في البادية الجنوبية ومحافظة معان" الممولّ من وزارة الخارجية الأمريكية، بتقديم تدريبٍ مهم لبناء القدرات. وقد ركز التدريب على مهارات وضع الميزانيات والتواصل والرصد والتقييم لإثنتي عشرة منظمة.

4.6: الصورة العامة

لم يطرأ عمومًا أي تغيير على الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني في الأردن. إن علاقة وسائل الإعلام بمنظمات المجتمع المدني مختلطة: فتقدم وسائل الإعلام العامة عادةً تغطيةً ضعيفةً لقضايا المجتمع المدني، إن وجدت، وتركز بدلًا من ذلك على رأي الحكومة، في حين أن التغطية الخاصة تكون أكثر شموليةً وإيجابية. وفي عام 2017، قدمت وسائل إعلام خاصة تغطيةً كبيرة لورش العمل والمؤتمرات التي عقدتها منظمات المجتمع المدني والمتعلقة بقانون اللامركزية وانتخابات مجالس المحافظات، على سبيل المثال. وتحظى المنظمات الملكية غير الحكومية عادةً بتغطيةٍ أكبر من منظمات المجتمع المدني الأخرى من قبل وسائل الإعلام العامة والخاصة. وهناك حاجة إلى المزيد من التغطية الإعلامية المتخصصة من قبل الصحفيين الذين يفهمون المجتمع المدني ويتفاعلون معه.

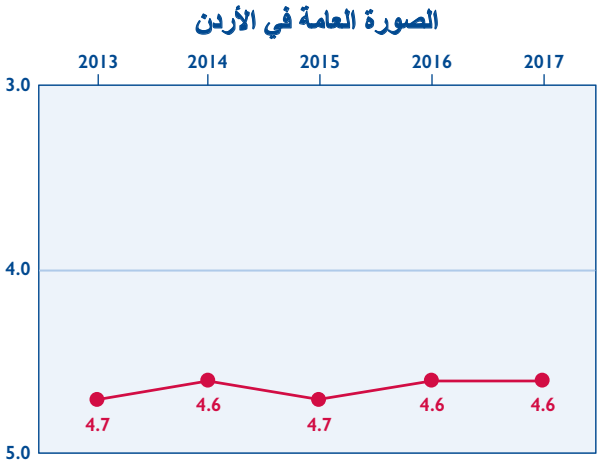

ويساور الجمهور الشك حيال تلقي منظمات المجتمع المدني تمويلًا أجنبيًا. كما يفتقر الجمهور إلى الوعي بشأن دور منظمات المجتمع المدني والخدمات التي تقدمها، وهذا ينطبق بشكلٍ خاص على منظمات المجتمع المدني القائمة في عمّان. فالمجتمعات الريفية أكثر درايةً بمنظمات المجتمع المدني وعملها.

وتدعم الحكومة توسع المجتمع المدني إلى حدّ ما، على سبيل المثال من خلال الموافقة على تسجيل بعض منظمات المجتمع المدني الجديدة، ولكنها تسعى في الوقت عينه إلى الحفاظ على توافقها مع السياسات الحكومية. وتعتمد بعض الهيئات الحكومية على منظمات المجتمع المدني لتسهيل علاقاتها مع المجتمعات المحلية والمساعدة في تنفيذ المشاريع التي تركز على قضايا مثل تخفيف حدة الفقر.

وتمتنع كيانات القطاع الخاص إلى درجةٍ كبيرة عن دعم منظمات المجتمع المدني بصورةٍ صريحة أو معالجة بشكلٍ علني قضايا مثل حرية التعبير وحقوق الإنسان أو المشاركة السياسية. ومع ذلك، فهي تميل إلى دعم القضايا المتعلقة بالبيئة والتعليم والشباب وحقوق المرأة فضلًا عن الأنشطة تحت الرعاية الملكية. فعلى سبيل المثال، رعى "بنك الاتحاد" ثلاث نساء حرفيات للانضمام إلى مبادرة "مؤسسة نهر الأردن" لعام 2017 لتمكين المرأة من خلال إنتاج الحرف اليدوية.

وبدلًا من التواصل مع الجمهور من خلال الإعلانات الإذاعية والتلفزيونية الباهظة الثمن، غالبًا ما تروج منظمات المجتمع المدني لأعمالها ومناسباتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما عبر موقعَي "تويتر" و"فيسبوك". ويعدّ ذلك أسلوبًا فعالًا بشكلٍ خاص للتواصل مع الأوساط الشعبية. فبحسب "مركز بيو للأبحاث"، يستخدم حوالى 75 في المئة من الأردنيين الراشدين مواقع التواصل الاجتماعي.

وتنشر الكثير من منظمات المجتمع المدني تقارير حول برامجها وتقارير مالية بشكل سنوي، ولكن لم يُبذل حتى الآن أي جهد لصياغة قانون أخلاقيات لمنظمات المجتمع المدني لتحكم أعمالها بنفسها.